المســـاعـدة والرعايـــة الاجتماعيـــة للفئـــات المستهدفـــة بين الواقـــع والطمـــوح

د.علـــي أحمـــد وادي - أستـــاذ علـــم نفـــس - زبيـد، جامعـــة الحديـــدة / اليمـــن
alihbbash@yahoo.com

يدرس علماء الاجتماع والمتخصصون في علم النفس الاجتماعي سمات المجتمع الإنساني باعتباره كائن حي له فكر اجتماعي وشخصية اجتماعية وله حاجاته ومتطلباته المختلفة التي تتنوع بتنوع وظائف الكائن الحي،فالإنسان الحي هو الذي يتصف بالنمو والحركة والتغذية والتعلم والثبات النسبي إذ يمر بتغيرات متلاحقة يؤثر في بيئته ويتأثر بها، وبما أن المجتمع تواجد جماعات في مكان وزمان واحد تواجدا دائما مستمرا لذا فالمجتمع كائن حي ينمو ويتحرك ويتطور عقله الجمعي وثقافته وحضارته،فهو دائم التجدد وسريع التغير وخاصة في عصر الثورة التكنولوجية أو الانفجار المعرفي المتزايد بسرعة فاقت كل التوقعات،فالمجتمع له متطلبات لبقائه ونمائه تتجدد معه باستمرار مما يتطلب إدامة تطوره و مطالبه بعمليات التعليم والتدريب التأهيل وخدمة المجتمع من خلال مؤسسات اجتماعية واقتصاديا وسياسيا وهذه المؤسسات بتفاعلها هي أداة إصلاح اجتماعي لتشكيل التفكير والقيم و الاتجاهات والمهارات وتزوده بالعلوم والمعرفة لسد حاجات المجتمع المختلفة النفسية والمهنية والإنسانية والقومية والثقافية والتكنولوجية (أندريفا،1988) (محمد،1994)

ويحاول المجتمع اليمني شق طريقه إلى التنمية رغم التحديات المتمثلة بالجهل والمرض والفقر واعتماده على الصناعات القديمة ناهيك عن العزلة التي أنشبت مخالبها في جسده الممتد بين البحر والجبل قبل الثورة زمناً طويلاً،لذا ترسخ التخلف انعدام البنية التحتية

الميادين الاقتصادية ،والاجتماعية ،والثقافية ،والصحية ،التربوية كافة، نتيجة لعهود الاستعمار وحكم الأئمة التي عملت على عدم الاحتكاك بالعالم الخارجي وبحضارته العلمية والتقنية (العطار، 1965) (Halldy,1975) (Weir,1986) (الشرجي، 1986)

أولا:أهميـــة البحـــث والحاجـــة إليـــه

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من أجل التنمية بعد قيام الثورة إلا أن تأثيرها كان متذبذبا بسبب تعرض المجتمع لتحديات جمة منها حرب الخليج وآثارها الاقتصادية السلبية وحرب الانفصال، فاليمن لا تزال بحاجة إلى جهود كبيرة في مجالات التنمية الاجتماعية ولا سيما في المجالات الإنسانية من تعليم وصحة فهي تقع في مؤشر متدني على مؤشر التنمية العالمي (وادي ،2003)(باقر،1997)على الرغم من كل المعوقات والأمية فقد سعت الحكومة وخاصة بعد الوحدة المجيدة إلى التوسع النوعي في مستويات التعليم وخاصة في التعليم العالي لإعداد الكوادر المتخصصة في تنفيذ خطط التنمية بشكل أكثر فاعلية وعدم الاقتصار على تعلم هذه الكوادر في مراحل دراسية اقل مستوى منه،وذلك لان معظم التخصصات والعلوم في العصر الحالي تحتاج إلى تخصصا أكثر دقة ليتبوءوا مسؤولياتهم القيادية في شتى الميادين العلمية،فالجامعة بوصفها مركز إشعاع حضاري يسهم في تطوير المجتمع ،وتشجع على الإبداع والابتكار ،وتعمل على تعميق البحث العلمي وتطويره. (وادي ،2003)(قطامي ،2003)

ليساير التقدم الحضاري في العصر الحديث وتحقيق مستويات التفاعل الايجابي مع الدول المتقدمة التي سبقتها في مجالات التطور العلمي والتكنولوجي والإنتاجي لبلوغ غايات وأهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تسهم في تنظيم استثمار الموارد البشرية،واستغلال الموارد الطبيعية والتحويلية والحفاظ عليها وتنميتها وتطويرها (زنبوعة،2007م)

لذلك فالجامعة تتولى الإعداد من أجل الجودة المستدامة فتقوم بالتخطيط والاستشراف للمستقبل لأهداف وقائية تنموية لتصل إلى تأمين الإنتاج والطاقة المنتجة من خلال إجراءات تطوير مستوى المهارات وخبرات الإفراد ومستواهم الثقافي والفكري، تقويم المؤسسات المختلفة مما يسهم في عملية التنمية الشاملة للمجتمع والرقي ببرامج لتأهيل الكفاءات العلمية والمهارية القادرة على إدارة التطوير المهني والفني والتربوي لإحداث الحراك والتغير في المجتمع ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والحضاري لمسايرة التغيرات العالمية في كل مناحي الحياة الإنسانية ،فإرضاء الفرد وإشباع حاجاته ليس هدفا شخصيا بل هو هدف اجتماعي منه ما هو مرتبط بحاجات بيولوجية بنائية (كالتغذية،والري،والإخراج) ترتبط بها مؤسسات في الدولة اختصت بالعمل على توفيرها كالزراعة والتجارة والصناعة والمياه والمجاري والنفط والكهرباء وحاجات (اجتماعية وعلاقات متبادلة) (كالتعاون والمشاركة والكافل الاجتماعي والشعور بالأمن اجتماعيا ونفسيا وصحيا) وتختص في القيام بذلك مؤسسات الدولة المسئولة عن الأمن ،والتأمينات الاجتماعية والرعاية الخاصة ،والتأمين الصحي ومنظمات المجتمع المدني الأهلية والخيرية ،وحاجات معرفية ثقافية ،وحاجات وقائية علاجية لتطوير وحل مشكلاته (حسن1987: 169)(بحري،2006)

ولذلك فهذه المؤسسات تحتاج إلى تأهيل مستمر لكوادرها وتجعلهم قوى خلاقة منتجة قادرة على العمل والعطاء الخلاق مما يكسب المجتمع ثروة جديدة وهذا الدور الذي تقوم به الجامعة لتلبية هذه الاحتياجات وتحقيق هذا الهدف المنشود من خلال برنامج تأهيل فعال لتوظيف مواردها البشرية لخدمة أهدافها الوطنية (الخطيب2000: 115)

وعليه فان الجامعة ليست مجرد أداة اجتماعية فهي من عدة جوانب

مجمع كوني يضم صفوة العقول التي تميزت بقدرات عقلية زودت بالعلوم والمعرفة والخبرات التي تمد المجتمع بالعلوم والمعرفة فان على الجامعة مجموعة من الأدوار التي تلبي حاجات الأفراد والمجتمع وتخطط لرسم الواقع المحلي الصالح لتأمين احتياجات الأجيال القادمة وتحقيقا لرفاهيتهم فضلا عن القيام بنشر الوعي والثقافة وحل مشكلات المجتمع من خلال التنسيق والمشاركة في قيادة المجتمع المحلي نحو التنمية فإنها تعتبر العقل الاجتماعي الذي يغير مظاهر الواقع السلبية ،ويسعف المجتمع يسانده في مواجهة الأزمات والطوارئ،ولذلك كان اهتمام جامعة الحديدة بالواقع المحلي وخدمته أحد مبررات ودواعي القيام بهذا البحث فضلا عن مبررات عدة تؤكد أهمية البحث الحالي تتلخص فيما يأتي:

– قطعت اليمن كبيرة على طريق التنمية إلا أن قدر كبير من الجهود صرفت من اجل إعداد البنية التحتية والتي كانت قبل الثورة غير موجودة وان وجدت فكانت بدائية.

– تمر اليمن بتغيرات متلاحقة بسبب قيامها بإجراءات إصلاح النظام الاقتصادي لتأهيل النظام الاقتصادي المحلي لينسجم مع الاقتصاد الحر وسياسته لجذب الاستثمار العالمي وتحقيق الانفتاح على اقتصاد السوق،وهذه الإجراءات ارتبطت بالتحولات السياسية والاقتصادية المتمثلة بممارسة الحريات العامة في التجارة وتبادل السلع والأفراد والعمال ومن جهة أخرى الثورات المعلوماتية والإعلامية وما رافق كل ذلك من مشكلات مستجدة على المستوى الاجتماعي وتفاقم مشكلات مثل غلاء الأسعار البطالة وزيادة عدد السكان وزيادة الفقراء وضعف التأهيل والتدريب لمواجهة هذه التحولات المتسارعة بكل أبعادها الحضارية والمدنية

– تنفيذ إجراءات وبرامج كثيرة لمكافحة الفقر وبرامج التنمية المجتمعية لا إيجاد فرص عمل ومشاريع صغيرة لم تنجح في إحداث تغيير فاعل لأنها تواجه عدة تحديات كثيرة من أهمها الزيادات المتلاحقة في الأسعار وانخفاض في وسوق العمل وعدم تنوع المشاريع ولذلك برزت مشكلة الفقر كمشكلة متعددة الأوجه .

–اعتماد اليمن على مصادر متعددة للتمويل في المجالات الاجتماعية ولاسيما مجالات مكافحة الفقر.

ثانيـــا : مشكلـــة البحـــث

إن مشكلة البحث الحالي تتلخص في التساؤلات الآتية:

- كيف يسير العمل الاجتماعي (الرسمي ،والمدني والخيري)في مجال مكافحة الفقر في محافظة الحديدة ،وما مدى التنسيق فيما بينها ؟
- ما هي البرامج الاجتماعية الموجهة لمكافحة الفقر المنفذة في محافظة الحديدة؟
- ما مدى فاعلية برنامج المساعدات المالية الفقر لدى الفئات المستهدفة في محافظة الحديدة ؟

ثالثـــا :أهـــداف البحـــث

يهدف البحث الحالي التعرف على :

1- واقع العمل الاجتماعي (الرسمي ،والمدني والخيري)في مجال مكافحة الفقر في محافظة الحديدة وفق برامج مكافحة الفقر المنفذ في محافظة الحديدة

2- قياس فاعلية برنامج المساعدات المالية في محافظة الحديدة من خلال الفرضيات الخاصة بالهدف :

1-لا توجد فروق دالة إحصائيا في أعداد المستفيدين من البرنامج للسنوات(1997-2006)

2-لا توجد فروق دالة إحصائيا للمبالغ التي يقدمها البرنامج للفئات المستهدفة للسنوات (1997-2006)

رابعـــا : حـــدود البحـــث

يتحدد البحث الحالي بـ :-

الحد المكاني: كافة مديريات محافظة الحديدة–الجمهورية اليمنية والبالغ عددها (26) مديرية ،والمديرية هي الوحدة الإدارية ضمن التقسيم الإداري للمحافظة وتتكون المديرية في حالة الريف من مجموعة من القرى والمحلات والتي يتفاوت عددها من مديرية إلى أخرى،أما في الحضر فأن المديرية تتكون من مجموعة من الأحياء والحارات

2-الحد الزمني :يقتصر البحث الحالي على الفترة المشاهدة للعام (2006-2007)

خامســا :تحديـــد المصطلحـــات

- الرعايـــة الاجتماعيـــة Social Car:

– تعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها , النشاط المنظم الذي يهدف إلى أحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية , ويتحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة حاجاتهم وحل مشكلاتهم , وعن طريق العمل المتعاون لتطوير وتنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة،1997)

– كما يعرفها فريد لأندر Lander بأنها ذلك النسق المنظم للخدمات الاجتماعية والمنظمات المصممة بهدف تزويد الأفراد والجماعات بالمساعدات التي إلى تحقيق مستويات مناسبة للصحة والمعيشة , ولدعم العلاقات الاجتماعية والصحية بينهم بما يمكنهم من تنمية قدراتهم الكاملة وتطوير مستوى حياتهم بانسجام متناسق مع حاجاتهم ومجتمعاتهم (فهمي و فهمي،1999)

– الرعاية الاجتماعية هي البرامج والهيئات والمؤسسات الاجتماعية ذات التنظيم الرسمي والتي تعمل على إيجاد أو تنميه وتطوير الظروف الاقتصادية الصحية والكفاءات الخاصة لكل السكان أو جزء منهم في المجتمع (الظفيري،2006)

فهي التدبير والعمليات التي تهتم بالعلاج والوقاية من المشكلات الاجتماعية كذلك تنمية الموارد البشرية وتحسين مستوى الحياة , وهي تتضمن إلى جانب ذلك الخدمات الاجتماعية للأفراد بكل أساليب التدخل الاجتماعي Social Interventions والتي يكون هدفها الأول المباشر تطوير وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمع (الزراد،2001)(الشربيني،2001)

- الخدمـــة الاجتماعيـــة :- Social Work

– ويعرفها أنها نوع من التدخل الاجتماعي استجابة مواجهة المواقف الطارئة بتقديم الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع ومساعدة الناس سواء أكانوا أفراد أو جماعات للوصول بهم إلى أقصى مستوى ممكن من الحياة حدود رغباتهم وقدراتهم وإمكانيات المجتمع فهي خدمات مهنية تعتمد على المعرفة العلمية والمهارات المختلفة في ميدان العلاقات الإنسانية (النجار،2000) (غباري،2003)

– الفقر : حالة العوز التي يشعر معها الفرد بالنقص و العجز عن تلبية الحد الأدنى لاحتياجات الأساسية والثانوية وأهمها: الغذاء، الرعاية الصحية،التعليم، السكن و تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي

لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد وهو عامل مهم في مشكلات المجتمع الناشئة من انحرافات الأفراد وانتشار الأوبئة والآفات الاجتماعية (باقر،1997)

أنواع الفقر (Poverty):

1. الفقر المدقع (Abject Poverty): هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية. (الأمم المتحدة 1996)

2. الفقر المطلق (Absolute Poverty): هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا.

3. الفقر النسبي (Relative Poverty): الفرد الذي يقل دخله عن الوسيط فهو فقيرا نسبيا، بأنه والدخل الوسيط هو ما يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل. (الأمم المتحدة 1996)

مكافحة الفقر: الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه(الأمم المتحدة 1996) (باقر،1997)

الخلفيـــــة النظريـــــة

الرعاية الاجتماعية:

تهدف الرعاية الاجتماعية إلى تحسين مستوى معيشة الناس وتأمينها ، وإلى تحسين الأداء الاجتماعي لكل أفراد المجتمع لأنها أداة رئيسية من أجل الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي ولأحداث التغيير الاجتماعي وتدعيم وتقوية الضبط الاجتماعي Social Order من أجل رفاهية الناس في المجتمع ،وتتضمن المساعدات المادية وغيرها من الخدمات للفئات الفقيرة كـــالتأمينات الاجتماعية ،العمالة وتنمية الموارد البشرية ، الإسكان وحماية البيئة،الصحة العامة والعلاج الطبي ،الصحة النفسية ،التأهيل المهني ،تقويم الانحرافات السلوكية ،الخدمات الترويحية وشغل أوقات الفراغ ،رعاية الأسرة والطفولة ،التخطيط وتنظيم المجتمع

وتعتمد مهنة تقديم الرعاية الاجتماعية على ممارسة أنواع مختلفة من أساليب التدخل الموجه لمساعدة الأفراد من خلال عمليات مخطط لها بداية من تحديد المشكلة ،والتقييم لتحديد مدى فاعلية الحل المناسب للمشكلة وفقاللأنموذج الاجتماعي لحل المشكلات الذي يعتمد تنفيذه على الأخصائيين الاجتماعيون الذين أعدوا نظريا وعمليا لممارسة هذه المهنة التي تستمد من نظامها الأخلاقي قيم المهنة ذاتها تراعي احترام كرامة الإنسان وحريته وحقه في الحياة المستقرة والحصول على المساعدة.(فهمي،1999) (الشربيني،2001) .(الظفيري،2006)

الفئـــــات المستهدفـــــة

– المسن :– الإنسان الذي تقدم به السن فهو في مرحلة الشيخوخة آخر مراحل النمو للإنسان وتتصف بخصائصها الجسمية ومظاهرها المميزة لها (الزراد،2001)

– الفقراء :هم تنطبق عليهم أنواع الفقر ومعيار تحديد الفقر يقوم على ما يأتي:

–الحاجات الإنسانية الأساسية (Basic Human Needs :

يعد من البديهي أن الكائن الحي كائن متطلب لعناصر عديدة يستمد منها بقاءه (كالغذاء والماء والمعادن وغيرها من الحاجات البيولوجية) وعلى متطلبات انفعالية ترتبط بأمنه ،وهناك حاجاته الاجتماعية والمعرفية والثقافية والتي يسعى من خلالها إلى التوافق النفسي والاجتماعي وهي الحاجات الإنسانية الثانوية .

–الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية وهو خط الفقر لأنه المستوى الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد،أن أساليب قياس خط الفقر تختلف باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرقه من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين:

الأول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر باستخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي

الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر باستخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي

أهمية الرعاية الاجتماعية في المجتمع اليمني:–

أن الخبرة البشرية التي تتضمن تقديم أنواع من المساعدات والإعانات للمحتاجين من مرضى وفقراء وأيتام وغيرهم , وهي خبرة تمتد في أعماق التاريخ الإنساني , وتعكس قيما دينية وأخلاقية، وفي المجتمع العربي كانت مبادئ الدين الإسلامي قاعدة للتكافل الاجتماعي بين الجماعات والأفراد ومن أهم المظاهر التي تدعم أهميتها:

1. تزايد مظاهر الفاقة الاجتماعية بصور لافتة للنظر على الرغم من تعدد المؤسسات الاجتماعية الرسمية اليمنية والمنظمات الدولية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية .

2. توفر كم هائل من المعلومات حول برامج لمكافحة الفقر وبرامج مساعدات مالية ومشاريع خيرية تم تدشينها وفي الوقت ذاته تصدر التقارير الدولية التي تطالب اليمن بالعمل الجاد في مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية

3. رصد ميزانية ضخمة لتحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية الاجتماعية

4. تذمر المواطنين من غلاء الأسعار وغياب فرص العمل من جهة وانخفاض دخل الأسرة.

مفهـــــوم الرعايـــــة الاجتماعيـــــة

إن الرعاية الاجتماعية بمعناها الحديث هي مفهوم حضري يتميز بخصائص تظهر بدرجات مختلفة أهم خصائصها :–

1-اعتماد مبدأ الإنتاجية بدل منهج الاستهلاكية باعتبار أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية تهيئ الفرد لأداء دورة في المجتمع، أو تمنع على الأقل الخسارة الناجمة عن فقدانه، أو تلك التي يسببها بنفسه للمجتمع .

2- أن الطابع الإنتاجي لهذه المؤسسات لا يعني أنها صممت لأغراض الربح بمعناه الاقتصادي التقليدي بل هي إنتاجية من خلال أطراها الوقائية وتهيئتها للعنصر البشري لكي يؤدي أدواره في المجتمع .

3- يتميز المفهوم الحديث للرعاية الاجتماعية بدرجة عالية من التخصص في الأطر العملية والإجرائية الداخلة فيه . ففي الماضي مثلا كانت بعض أجنحة المستشفيات تضم العاجزين والمقعدين والمشوهين والمرضى الذين لا يرجى شفاؤهم ،وكانت مؤسسات المعوقين تضم أصنافا متعددة ذات خصائص مختلفة أما اليوم فان طابع التخصص النوعي صار يميز أنشطة مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

مفهوم الأمن الاجتماعي :هو مفهوم شامل وعام يمكن أن يمتد إلى معظم جوانب الحياة اليومية للمواطن،ويمكن ان نحدد منها:

1. الإسهام في إقامة المجتمع الأمن على النحو الذي يكفل الاطمئنان والاستقرار لحاضر ومستقبل المواطن ، خاص في مشروعات التأهيل والدفاع الاجتماعي ورعاية المعوقين وتأهيلهم لأعمال تناسبهم ووقاية الإفراد المعرضين للانحراف .

2. – تقديم المساعدات المادية والمعنوية للمحتاجين لأهداف إنسانية ووقائية ويمكن أن نستثمر بعض المواقف لتحقيق هذه المبادئ منها:

– تأكيد الحاجة إلى زيادة كفاءة برامج التوجيه المهني التي تهدف إلى توجيه الطلاب لالتحاق بالتعليم الفني والمهني والتي تتوافق مع ميولهم وقدراتهم الفنية والعملية وكذلك توجيههم إلى فرص العمل التي يمكن أن تتوافر في المستقبل .

– وجود أعداد فائضة عن حاجة سوق العمل من حملة مؤهلات جامعية غير مطلوبة لذا يتطلب إعادة التدريب والتأهيل لهؤلاء لتساعدهم على اكتساب مهارات جديدة تؤهلهم لدخول سوق العمل والحصول على فرص جديدة.

– التأكيد على دور وسائل الإعلام في إعداد وتنفيذ خطة إعلامية شاملة تستهدف تعبئة وتوجيه الرأي العام للمساهمة في إزالة أيه رواسب اجتماعية تؤدي إلى ضعف الإقبال على بعض المهن والإعمال .

– التأكيد على مشاركة المرأة في برنامج التدريب المهني سوف يساعد على زيادة فرص العمل لها كي تسهم في بناء وتطوير المجتمع .

– الاهتمام بمتابعة خريجي المراكز التدريبية وإجراء التقييم المستمر لمخرجات التدريب المهني والمواءمة بين أهداف وبرامج ومناهج التدريب المهن والمخرجات ومتطلبات سوق العمل المختلفة كما ونوعا وتطلعات الأفراد وطموحاتهم.

– التأكيد على دور القطاع الخاص في الاضطلاع بمسئوليات اكبر في تطوير برامج التدريب المهني من خلال تعاون هذا القطاع مع مراكز التدريب المهني الحكومية والإسهام في تمويل خططها وبرامجها التدريبية واتاحة فرص العمل المناسب للمتخرجين منها.

– التأكيد على أهمية التقنية الحديثة في مجال التدريب المهني و خاصة تلك التي تتلاءم مع ظروف البيئة والمجتمع وتؤدي إلى تحسين مستوياته الفنية وخفض كلفة التدريب .

– أن العمل على تصنيف مراكز التدريب المهني بهدف تحديد تخصص كل منها في أطار متكامل ومتمايز والتنوع في التخصصات المهنية المطلوبة .

– التأكيد على إجراء البحوث الميدانية والدراسات المسحية وعقد الندوات والملتقيات التخصصية للكوادر العاملة ي مجال التدريب المهني ليساعد على تبادل وتعميق الخبرات الفنية والتخصصية.

التنمية في اليمن وإستراتيجية التخفيف من الفقر

عانى اليمن وعلى مر الأزمان – باستثناء فترات متقطعة من تاريخه– من الفقر ومظاهره المختلفة، بل واعتبرت الأسباب الهيكلية للفقر أكثر وضوحاً في الحالة اليمنية، والتي تتمثل في شحة الموارد المائية ومحدودية الأرض الزراعية وصعوبة ووعورة التضاريس والطبيعة الجغرافية للبلاد عموماً، فضلاً عن ضعف القدرات البشرية وعدم توفر عناصر الاستقرار السياسي خلال معظم القرون الماضية.

وقد ركزت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ومنذ سبعينيات القرن الماضي على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان من خلال إنشاء البنية التحتية والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية وتشجيع الأنشطة الزراعية والصناعية،واستناداً إلى القاعدة المتأخرة التي انطلق منها الاقتصاد يمكن اعتبار تلك البرامج التنموية في إطار المساعي للتخفيف من الفقر،وقد ساعدت تلك البرامج رغم ما واجهها من معوقات في تحسين مستوى المعيشة بشكل عام، والذي انعكس في تقدم واضح لمؤشرات التنمية البشرية المختلفة ،ومع ذلك فإن الطريق ما زالت طويلة خاصة بعد أن اتجهت الأوضاع الاقتصادية للتردي ابتداء من السنوات الأخيرة للثمانينيات وما تعرض له الاقتصاد من هزات في النصف الأول من التسعينيات مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من حوالي 701 دولار إلى 318 دولاراً خلال الفترة 90–1995.

وقد مهد قيام الجمهورية اليمنية (الوحدة) في الثاني والعشرين من مايو 1990 مرحلة متقدمة في تحقيق الاستقرار السياسي رغم عدم استكمال عناصره ومقوماته إلا بعد تثبيت أسس الوحدة والقضاء على محاولة الانفصال إثر حرب صيف 1994،وسعت الحكومة اليمنية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في عام 1995، كما تبنت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996 –2000 مجمل عناصر الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، فضلا عن التركيز على السياسات والبرامج اللازمة للتخفيف من الفقر بمفهومه الأشمل، وسعت الحكومة كذلك وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 1996 لإعداد وتبني برنامج متكامل لمكافحة الفقر وخلق فرص عمل يشتمل على رؤى متطورة ومكونات فعالة تتعامل مع كل من جوانب السياسات والبيانات والمعلومات، تنمية المجتمعات المحلية، الإقراض الصغير، الأسر المنتجة، تنمية الموارد البشرية، وأخيراً قضايا سوق العمل.

وجاء إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001–2005 في الوقت الذي بدأت الحكومة مناقشاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الربع الأول من عام 2000 بشأن المرحلة القادمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري،وتشكل وثيقة الخطة الخمسية الثانية إطاراً مرجعياً للخطط الإنمائية الكلية والقطاعية والإقليمية على المدى المتوسط، ومعالجات مرحلية للتحديات التنموية القائمة، مستندة في ذلك إلى تقويم شامل ودقيق لمسارات التنمية في الخطة الخمسية الأولى والبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري(1995)و إلى الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025.

كما تحققت القناعة التامة بأن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكلية لا يمكن أن يتم إلا من خلال تمكين المجتمعات المحلية لتوجيه مسارات التنمية وقطف ثمارها وإشراكها في إعداد الخطط والبرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها ومتابعتها. ويأخذ التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي في الاعتبار خصوصيات المجتمعات المحلية، ويعكس –بشكل أفضل– القضايا والاحتياجات نتيجة التصاق السلطة والمجتمعات المحلية بالسكان، وبالتالي يصبح التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي وسيلة لتحسين ورفع كفاءة سياسات وبرامج مكافحة الفقر والعمل على التخفيف من آثاره. لذلك، يعتمد تنفيذ الخطة على تضافر جهود كافة الجهات الرسمية والشعبية، المركزية وعلى مستوى المحليات، وبالشراكة الكاملة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى المانحين، في إعداد ووضع البرامج والمشاريع، وأثناء الشروع في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

التزامات الحكومة تجاه التخفيف من الفقر

يأتي الالتزام الأول والأساسي للحكومة اليمنية في مكافحة الفقر من التمسك بالدين الإسلامي عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، والذي يدعو إلى وجوب

القضاء على الفقر و من خلال التزامها القانوني والسياسي المتمثل بدستور الدولة والذي ينظم حقوق وواجبات كل من الدولة والمواطن ويكفل للمواطن حياة حرة وكريمة خالية من العوز والحاجة كحق من حقوقه.

كما يتأكد التزام الحكومة بمكافحة ومحاربة الفقر من خلال ما تضمنته الخطة الخمسية الثانية من أهداف وسياسات تستهدف معالجة أسباب الفقر وتخفيف آثاره و خلق بيئة ممكنة للتخفيف من الفقر، من خلال تعزيز قدرات الفقراء والتوسع في الأنشطة الداعمة لهم والتي تتصف بالاستدامة وتوسيع الفرص والخيارات ومشاركتهم الفاعلة.

وقد شارك اليمن في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في "كوبنهاجن" في مارس 1995، واعتبر اليمن مقررات تلك القمة جزءاً من التزاماته الوطنية، وخاصة ما يتعلق بمكافحة الفقر وقد احتلت مشكلة الفقر وتضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة والاهتمام بمشاكل المرأة وتمكينها وتعزيز أدوارها، واعتبر اليمن نتائجها ومقرراتها التزامات إضافية لا بد من الوفاء بها.

ويتجلى التزام الحكومة اليمنية بمكافحة الفقر عملياً من خلال قيامها – بدءاً من عام 1992– :-

1- بإجراء دراسات ومسوح لميزانية الأسرة وتقييم حالة الفقر في البلاد ومعرفة أسبابه وملامحه ومحدداته كمقدمة ضرورية لوضع المعالجات الممكنة وفق رؤى إستراتيجية متكاملة.

2-تبنيها وبمساعدة فاعلة من المانحين وضع إستراتيجية التخفيف من الفقر والتي تتوافق مع أهـداف وسياسـات لليمـن 2025، وفق منهجية علمية وواقعية وبمشاركة واسعة. ويأتي تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر ابتداءً من عام 2003 ولمدة ثلاث سنوات متداخلة مع السنوات الثلاث الأخيرة للخطة 2003–2005.

3- تطوير ورقة إستراتيجية التخفيف من الفقر، بدأت الحكومة إعداد الورقة المرحلية من خلال لجنة وزارية وفريق من الخبراء الوطنيين انتهى من إعدادها2000،و تم تحديثها وقدمت إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمرة الأولى في أكتوبر 2000 لتعكس أنشطة المشاركة التي تم تنظيمها خلال تلك الفترة و في ضوء تطورات أسعار النفط العالمية وسير برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وكثمرة للتشاور المستمر مع مكتب البنك الدولي في صنعاء تم الاتفاق على تنظيم ورشة عمل إقليمية حول إستراتيجية التخفيف من الفقر في يوليو 2001 بغرض توفير وتقديم الخبرة المعرفية والفنية للجانب اليمني من خلال مشاركة متخصصين وأصحاب خبرة في إعداد استراتيجيات التخفيف من الفقر.

4- تم تشكيل لجنة فنية من 21 عضواً برئاسة نائب وزير التخطيط والتنمية، تتولى إعداد الورقة الكاملة لإستراتيجية التخفيف من الفقر تحت إشراف وزير التخطيط والتنمية تمثل فيها كافة الجهات الأساسية المعنية بقضايا الفقر ووضع برنامج زمني لها ليتوافق مع التزامات الحكومة تجاه المانحين.

5-أما فيما يتعلق بإشراك الفقراء والتعرف على أوضاعهم وأولوياتهم، فقد تبنت لجنة إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة أوكسفام البريطانية تنظيم نزول ميداني جديد إلى 20 مديرية تتجاوز فيها نسب الفقر الـ50% من السكان باعتبارها جيوباً للفقر ويمثل ذلك النزول إشراكاً للفقراء في إعداد الإستراتيجية وتهيئتهم لمشاركة أوسع في التنفيذ والتقييم (الجهاز المركزي للإحصاء،2007)

صندوق الرعاية الاجتماعية و الأمان الاجتماعي :

تم انشاء صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 1996م بناء على القانون رقم (31) لسنه 1996م ومارس نشاطه بصوره عمليه منذ العام 1997 م وتزايد نشاطه بشكل كبير على اثر تزايد الفئات الاجتماعية الواقعة تحت خط الفقر خلال السنوات ألا خيره ومحاولة منه لاستيعاب الشريحة الواسعة التي يتعامل معها نفذ الصندوق خلال السنوات السابقة أجرى سلسله متوالية من المسوحات للتعرف على الأسر والأفراد المستفيدين من خدمات الصندوق.

ثانياً : هدف إنشاء الصندوق

في ضوء الأهداف العامة لقانون الرعاية الاجتماعية والتي حددتها المادة رقم (3) في قانون رقم (31) لسنه 1996م والتي تتمثل في الآتي :

1. الإسهام في تقديم المساعدة العينية والنقديه للمحتاجين من الأسر والأفراد لرفع المستوى المعيشي والاجتماعي لذوي الحاجة ومحاربة العادات والسلوكيات السيئة التي يمكن ان تنشأ كالتواكل والاعتماد على مساعده الدولة والتسول والتشرد وغيرها من العادات والسيئه
2. تامين الرعاية والحماية للأفراد والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية من ذوي الحاجة والعوز ومخاطر الانحراف الاجتماعي
3. الاستقرار النفسي والاجتماعي لأولئك المحتاجين بكل أشكال المساعدة العينية والنقديه والتاهيليه وتوفير الوسائل الكفيلة بتأهيلهم للعمل النافع في المجتمع
4. توجيه الإمكانيات المتاحة نحو تنميه الطاقات البشرية المعطلة وتأهيلها أو أعاده تأهيلها وتامين التحاقها بالأعمال ومشاركتها في بناء المجتمع
5. تعزيز قيم التعاون الاجتماعي بين الدولة والمجتمع وتعزيز التكامل بين أفراد المجتمع بدعم علاقات المحتاجين بذويهم وحماية أواصر القربى والتماسك الاجتماعي في ألا سره اليمنية

الإسهام في مساعده الأفراد والأسر في حاله تعرضهم للكوارث والنكبات الفردية والعامة وتمكينهم من التغلب على المصاعب والمشكلات المترتبة على هذه الكوارث **(صندوق الرعاية الاجتماعية**،2007)

ثالثاً : الفئات المشمولة بمساعده الصندوق

الأفراد الذين لهم الحق في الحصول على المساعدة من الصندوق هم أولئك الأفراد الذين ليس لهم دخول تساوى أو تفوق الحد الأدنى من الأجور والمرتبات وقد ادرجهم قانون الرعاية الاجتماعية في المواد (6 ، 7، 8) في إطار فئتين وكالآتي

المشمولين بالمساعدة الدائمة	المشمولين بالمساعدة المؤقتة
1) الأيتام	المصابون بالعجز الكلي المؤقت
2) المراه التي لا عائل لها	المصابون بالعجز الجزء المؤقت
3) المصابون بالعجز الكلي الدائم	أسره الغائب والمفقود
4) المصابون بالعجز الجزء الدائم	أسره المسجون
5) الفقراء والمساكين	الخارج من السجن

خامساً مقدار المساعدات النقدية

عند بدء عمل الصندوق كان مقدار المساعدة النقدية التي تقدم للمستفيدين تتراوح بين (250) ريال كحد ادنى و(600) ريال شهريا كحد أقصى،وفي عام 1997م رفع الصندوق مقدار المساعدة لتتراوح بين 500 و 1000 ريال ، ونتيجة لانخفاض القيمة الشرائية للريال وارتفاع الأسعار بعد تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي والمالي عام 1998م تم رفع مقدار المساعدات المالية لتصل إلى 1000 شهريا للشخص الواحد

المستفيد تضاف أليه (200) ريال شهرياً لكل فرد من أفراد أسرته وبحد أقصى 2000 ريال للأسرة التي تصل عدد أفرادها الى سته أفراد (قانون التأمينات الاجتماعية،1996)

عبر من يدار الصندوق

أنشئ الصندوق وفق قانون الرعاية الاجتماعية رقم31 لسنه 1996م وعدل بالقانون17 لسنة1999م ليدخل تعديلات هامة على القانون السابق ويعيد ترتيب أوضاع الصندوق بحيث يمنح قدر كافي من الاستقلالية حيث نصت المادة رقم 23 من القانون رقم 17 لسنه 1999م على ان يكون المركز الرئيسي للصندوق وتنشئ له فروع أو مكاتب في مختلف المحافظات بمستوى أداره عامه كما نصت المادة(43)

الصندوق والاتحاد الأوربي

مساعده الاتحاد الأوربي لصندوق الرعاية الاجتماعية وردت لاول مره في مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة اليمنية والاتحاد الأوربي عام 1997م وكانت المساعدة في إطار برنامج الأمن الغذائي الذي يموله الاتحاد الأوربي وفي مذكرة التفاهم الخاصة بنفس البرنامج برنامج الأمن الغذائي لعام 1998م والموقعة في بداية عام 2000م خصص مبلغ وقدره 110 مليون ريال من إجمالي قيمه المساعدة السنوية للبرنامج أي حوالي ((735.786) يورو لصندوق الرعاية الاجتماعية وفي عام 2001م إجراءات إعلان المناقصة لتوفير الدعم الفني المحدد في وثيقة المشروع وبعد تقييم العروض المقدمة من عدد من الشركات الاستشارية ألا وربيه في عام 2002م فازت شركه جوبا الالمانيه بهذه المناقصة وقد حددت الاتفاقية الموقعة بين شركه جوبا والاتحاد الأوربي شهر يونيو من عام 2002م لبدأ تنفيذ نشاطات المشروع ومده الاتفاقية هي 36 شهراً،أماالهدف العام للمشروع هو تعزيز قدرات الأسر الأكثر فقراً للحصول على احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية بما يسهم في تحسين وضع الامن الغذائي على المستوى الوطني إما غايه المشروع فهي تحسين قدرات صندوق الرعاية الاجتماعية للتخفيف من معانات الفئات الأكثر تضرراً في المجتمع ،وتمتد فتره المشروع لثلاث سنوات وخلال هذه الفترة سيتركز نشاط المشروع في الوصول النتائج الرئيسية الواردة في الوثيقة الاساسيه للمشروع وهي تحسين نظام التشغيل المتبع في صندوق الرعاية الاجتماعية في مجال المخصصات النقدية ودفع المستحقات ووضع رؤيه مستقبلية للصندوق تستهدف ما يلي

1- البحث عن مصادر جديده للتمويل

2- استثمار أموال الصندوق في مشاريع ناجحة

(إدارة الدراسات والتخطيط :صندوق الرعاية الاجتماعية،2007)

إجـــراءات البحـــــث وأدواتـــــه

أولا: منهجيـــــة البحـــــث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي تمثل بتوصيف واقع المهمات والنشاطات التي تتولاها مؤسسات الرعاية الاجتماعية سواء اكانت تدار من قبل مؤسسات حكومية تشرف عليها الحكومة أو أي جهة تعمل ضمن خطط الحكومة تضمن الرسمية منها وغير الرسمية

ثانيا : مجتمع البحث Population

حدد الباحث مجتمعين سوف يتعامل معهما ليحقق أهداف بحثه تمثل بالآتي:

أولا: المجتمع الإحصائي وهي جميع الأنشطة والبرامج الموجهة لرعاية الاجتماعية المحتاجين إلى المساعدة في محافظة الحديدة،وهذا المجتمع من النوع المحدد Specified Population بعوامل مستقلة مؤثرة هي جهات اجتماعية حكومية ومنظمات المجتمع المدني تمثلت بالآتي

أولا: الجهات الإدارية (مكتب وزارة الشئون الاجتماعية و العمل ويضم المرافق :

إدارة المعاقين،دار الاصلاح الاجتماعي،دار الرعاية الاجتماعية (العجزة)،صندوق الرعاية الاجتماعية ،وحدة تنمية الصناعات الصغيرة ،الصندوق الاجتماعي للتنمية،ادار الجمعيات ومنظمات المجتمع)،و منظمات المجتمع المدني وتضم ما يزيد عن 44 جمعية ذات أنشطة مختلفة وأبرز الجمعيات العاملة بفاعلية في مجال مكافحة الفقر (اتحاد نساء اليمن ،الجمعية الخيرية ،جمعية الاصلاح الخيرية ،جمعية الإصلاح الخيرية ،جمعية الحكمة الخيرية،جمعية الإحسان ،الجمعية الحرفية)، و مكتب الأوقاف والإرشاد،ومكتب الشباب والرياضة.

ثانيا:المجتمع السكاني: وينقسمون إلى قسمين تمثل الأول منهم بالمستفيدين وهم الفئات المستهدفة والتي تشمل (الأيتام،الأرامل مع أولاد،و بلا أولاد،المطلقات مع أولاد وبدون أولاد،عانس،شيخ مسن ،حالات عجز كلي مؤقت، جزئي مؤقت،عجز كلي دائم ،عجز جزئي دائم ،فقير مسكين ،حالات أسرة الغائب،العائل غائب أفراد،حالات أسر ة مسجون،،الخارج من السجن) وهؤلاء المستفيدين من فئات اجتماعية و أعمار ومستويات تعليمية وحالة جسمية ونفسية مختلفة متجانسون في عامل الحاجة إلى الحد الأدنى من تحقيق الحاجات الأساسية وهم الفئات المحتاجة إلى العون والرعاية حددتها القوانين الدولية والقانون اليمني بصرف النظر عن القدرة الجسدية فهذه الحاجة قد تكون طارئة أو دائمة إذ ارتبطت بإعاقة أو عجز أو فاقة وعوامل وسيطة هي الوعي الثقافي الاجتماعي والمتغيرات الشخصية النفسية والتفاعل الاجتماعي والمعرفي والاقتصادي والبيئي .

ثانيا: الغير المستفيدين من المساعدات الاجتماعية: وهم فئة الشباب العاطلين عن العمل الذين لانطبق عليهم الصفات المحدد بقانون المساعدات الاجتماعية ،ومن ينطبق عليهم القانون ولم يتم تسجيلهم لأسباب مختلفة.

أولا : عينة البحث

وتتمثل عينة البحث الأولى من المجتمع الإحصائي فكان صندوق الرعاية الاجتماعي فهو يقوم بجميع أنشطة المساعدات من خلال إشراف الإدارات المختصة ويستقبل الحالات للتسجيل في برنامج المساعدات وهي تشمل الفئات التي شملها التعيين في قانون الرعاية الاجتماعية من القاطنين المستفيدين من برنامج المساعدات لصندوق الرعاية الاجتماعي في محافظة الحديد لمديريات كافة، والجدول (1) يوضح إجمالي الحالات والأفراد الذين يحصلون على المساعدات من الصندوق الاجتماعي في محافظة الحديدة، والجدول (2) يوضح عدد الحالات المستفيدة بحسب مديريات محافظة الحديدة

الجدول (1) : نوع الحالة وعدد الأفراد المسجلين في صندوق الرعاية الاجتماعي لمحافظة الحديدة

عدد حالات اليتيم	عددا لأيتام	حالات أرملة مع أولاد	عدد الأرمل مع أولاد	الأرمل بدون أولاد	عدد الأرمل بلا أولاد
1986.00	5960.00	20562.00	89812.00	15158.00	15603.00
مطلقه بولد	مطلقة بـــلا ولد	مطلقة بـــلا ولد	مطلقة بـــلا ولد	حالـــة عنوسة	عانسة

1927.00	1478.00	1605.00	1540.00	5933.00	1674.00
أفراد عجز جزئي مؤقت	حالات عجز جزئي مؤقت	كلي عجز مؤقت فرد	حالات كلي عجز مؤقت	مسن شيخ فرد	مسن شيخ حالات
692.00	144.00	144.00	28.00	84638.00	21589.00
مسكين فقير فرد	مسكين فقير حالة	عجز جزئي دائم أفراد	عجز حالات دائم	أفراد عجز دائم كلي	عجز كلي حالات دائم
130808.00	19043.00	24237.00	5574.00	16837.00	5045.00
عدد الأفراد خارج	حالة الخارج من السجن	أفراد المحاكم مسجون	حالات أسرة مسجون	العائل غائب أفراد	حالات أسرة الغائب
26.00	5.00	411.00	80.00	3433.00	765.00
المديريات في الأفراد مجموع			المديريات في الحالات مجموع		
382066.00			94671.00		

الجدول (2) : عدد الحالات المستفيدة بحسب مديريات محافظة الحديدة

مديرية	مجموع الحالات	مجموع الأفراد	مديرية	مجموع الحالات	مجموع الأفراد
الزهرة	3211.00	11289.00	لدريهمي	2790.00	10550.00
اللحية	3403.00	13277.00	السخنة	3884.00	16647.00
كمران	354.00	1109.00	المنصورية	2301.00	8442.00
الصليف	630.00	2460.00	بيت الفقيه	8891.00	34247.00
المنيرة	2235.00	9354.00	راس جبل	2444.00	13026.00
القناوص	3246.00	13079.00	حيس	2519.00	11882.00
الزيدة	4876.00	19131.00	الخوخة	1709.00	6011.00
المغلاف	1584.00	5822.00	الحوك	7378.00	29578.00
الفحي	3272.00	12720.00	الميناء	4437.00	15677.00
باجل	6493.00	25355.00	الحالي	6989.00	30022.00
الحجيلة	763.00	3448.00	زبيد	5591.00	23591.00
برع	2442.00	11968.00	الجراحي	3278.00	13489.00
الراوعة	7784.00	31184.00	التحيتا	2167.00	8708.00

ثانيا :عينة العاطلين عن العمل من الشباب القادرين عليه :

اختيرت عينة البحث من الشباب غير العاملين (غير الملتحقين بالتعليم العام والفني أو الجامعي) بطريقة المصادفة وفي ساحات وقوف الباحثين عن عمل، والأسواق،ومراكز الاتصالات لعدم توفر بيانات رسمية تحدد أعدادهم وأماكن تواجدهم فبلغ عدد أفراد العينة 140 شابا وشابة الجدول (3) يوضح عينة البحث بحسب **المستوى التعليمي** والجنس

الجدول (3) : يوضح عينة البحث بحسب **المستوى التعليمي** والجنس

الشباب العاطلين غير الملتحقين بأي نظام تعليمي					
الجنس	اغدادي	ثانوي	جامعي	متسول	المجموع
ذكور	25	43	32	2	102
إناث	-	12	18	8	38
المجموع	25	55	50	10	140

ثالثا :أداة البحـــــــــث

لغرض تحقيق أهداف البحث استخدم الباحث الأدوات الآتية :

أولا: استمارات نتائج المسح الميداني وسجلات صـندوق الرعايـة الاجتماعية لجمع المعلومات والبيانـات وفقـا لمعـايير مـنهج المسـح الاجتماعي الملحق (1) القائم على:

1- ملاحظة المواصفات بحسب معايير التوصيف الآتية:

– المعيار الكمي:عدد المستفيدين من خدمات هذه المؤسسات حصـر مشكلات

–المعيار النوعي: والتخصصي: نوع الخدمات وديمومتها،وتخصصها

–المعيار ألموقعي : التوزيع الجغرافي والحضاري (الحضر والريف)

2- المقابلة الميدانية لتحليل العمل:بحسب معايير الجودة الآتية:

– المؤسسات تكوينها وكفاءتها،وضوح أهدافها،ونظام الضوابط والردع

–رسم الخطط،والتحضير:الإعداد،ودقة الأداء،

–الفاعلية والقدرة على التواصل والتأثير،والمتابعة،والتخطيط للأنشطة المستقبلية

ثانيا:الاستبيان المغلق للشباب

للتعرف على أوضاع الشباب الذين لا ينتمون الى أي مؤسسة رسمية أو غير رسمية ،حكومية أو غير حكومية ولا يتلقى أي مساعدات سواء كانت مادية أو معنوية وقد أعتمد الباحث على الخطوات التالية لإعداد هذا الاستبيان منها:

- الاعتماد على المقاييس العالمية المعدة لهذا الغرض.
- خبرة الباحث في هذا المجال .
- المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث مع الشباب الغير مستفيدين

وبناءاً عليه أعدت الصورة الأولية من المقياس واسـتخرج الباحـث صدق التكوين الفرضي له فكان (0.64) فضلا عن الصدق الظاهري من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء في المجال واعتمد الاسـتبيان بصيغته النهائية الملحق (2)

الوسائل الإحصائية

ان الوسائل الإحصائية التي استخدمت في البحث الحالي سواءا فـي إجراءاته أو تحليل نتائجه وبوساطة برنامج الحاسب الآلي (SPSS - 11) وهي:

– المتوسطات

– الانحرافات المعيارية

– النسب المئوية

–الاختبـــار التـــائي لعينـــة لمقارنـــة قـــيم المتغيـــرات أستخدم لمعرفة دلالة الفرق بين متوسط السنوات

-معادلة كتمان استخدم في حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

عرض نتائج البحث وتفسيرها :

سيتم عرض النتائج وفق الأهداف وسيتم تفسيرها ،فلتحقيق الهـدف الأول والذي نصه "التعرف على واقع العمـل الاجتمـاعي (الرسـمي ،والمدني والخيري)في مجال مكافحة الفقر في محافظة الحديدة من خلال برامج مكافحة الفقر المنفذة في محافظة الحديدة

ففيما يخص التعرف برامج مكافحة الفقر المنفذة فأن الجـدول (3) يوضـح تنفيذ نشاطات برنامج مكافحة الفقر للعام 2007 من صندوق الرعاية الاجتماعية لإجمالي المحافظة. أما الجدول (4) فأنه يوضح عدد الحـالات المسـتفيدة مـن برنامج مكافحة الفقر ونسبتها المئوية وفق مديريات المحافظ.

جدول (3): النشاطات المنفذة من برنامج مكافحة الفقر في العام 2007م من صندوق الرعاية الاجتماعية في محافظة الحديدة

نوع النشاط	المساعدات + إكرامية الرئيس	الإقراض لمستفيدين	عدد المشاريع المنفذة في مجال التدريب والتأهيل	الإعفاء من الرسوم صحية تربوية
مشاريع	صرف مبلغ (569.840.000 ريال)	11	34	-
عدد المستفيدين	94675	101	79	4319

جدول (4): النشاطات المنفذة للبرنامج للعام 2007م من صندوق الرعاية الاجتماعية لمحافظة الحديدة

المديرية	إجمالي تعداد السكان	الحالات المستفيدة	النسبة المئوية
الزهرة	140032	3237	2.31%
اللحية	104214	3374	3.24%
كمران	2328	356	15.29%
الصليف	13601	634	4.66%
المنيرة	33868	2203	6.50%
القناوص	68475	3318	4.85%
الزيدة	97690	4839	4.95%
المغلاف	38871	1612	4.15%
الضحي	53112	3188	6.00%
باجل	169284	6428	3.80%
الحجيلة	9515	726	7.63%
برع	46780	2455	5.25%
المراوعة	130472	7867	6.3%
لدريهمي	52156	2846	5.46%
السخنة	61050	3904	6.39%
المنصورية	43887	2299	5.24%
بيت الفقيه	240718	8952	3.72%
راس جبل	49902	2410	4.83%
حيس	40745	2487	6.10%
الخوخة	39747	1801	4.53%
الحوك	159287	7167	4.50%
الميناء	83914	4587	5.47%
الحالي	165602	6919	4.18%
زبيد	156550	5608	3.58%
الجراحي	89267	3198	3.58%
التحيتا	66485	2129	3.20%

ومن خلال الجدول (4) نجد ان نسـب المسـتفيدين مـن الرعايـة الاجتماعية كانت

أما القروض التي يقدمها البرنامج فأن الجدول (5) يوضح المديريات وعدد المشاريع ومبالغها فضلاً عن نسبتها المئوية.

الجدول (5): عدد المشاريع ونسبها المنفذة من خلال الإقراض وفق المديريات

المديريات المستفيدة	المشروع		النسبة %
	العدد	المبلغ	
الزيدية	43	2141400	42.91
كمران	13	647400	12.97
الحوك	4	399600	8.01
الحالي	9	425700	8.53
الضحي	3	498000	9.98
زبيد	10	479400	9.61
المراوعة	14	249000	4.99
التحيتا	5	149400	2.99
الاجمالي	101	4989900	

أما الجدول (6)فأنه يوضح نوع المشاريع الصغيرة المنفذة في المحافظة وعددها.

الجدول (6): عدد ونسبة المشاريع الصغيرة المنفذة من خلال الإقراض بحسب نوع المشروع

نوع المشروع	إجمالي عدد المشاريع	النسبة %
الخياطة	24	29.27
الحياكة	14	17.07
صناعة الكوافي	13	15.85
التطريز	12	14.63
أشغال يدوية	2	2.44
دلالة	1	1.22
صناعة الفضة	1	1.22
تربية المواشي	15	18.29
صناعة القمريات	4	4.88
صناعة البخور	4	4.88
الكوافير	11	13.41

ومن خلال الجدول نجد انه تنوعت المشاريع الصغيرة والتـي اسـتثمر إفرادها القروض الممنوحة من قبل برنامج الرعاية الاجتماعية وأيضاً نلاحظ انه هذه المشاريع لم تختص بالذكور دون الإناث بل شملت الجنسين .

2- الهدف الثاني والذي نصه"التعرف على فاعلية برنامج المساعدات المالية في المحافظة "وللتحقق من فاعلية البرنـامج فنجـد إن الجـداول السابقة(3، 4، 5 ، 6) تؤشر الى استفادة تحققت من المساعدات التي صرفت للمستفيدين في المحافظة،وكذلك القروض التي مولت المشاريع الصـغيرة في بعض المديريات،ويمكننا ان نقيس فاعلية هـذا البرنـامج التنمـوي للمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تأهيل الأفراد ومسـاعدتهم على القيام بمشاريعهم الصغيرة والتي تدر عليهم الأموال مما يساهم في

الاقتصاد الوطني بشكل عام ويرفع من المستوى الاقتصادي للأسرة اليمنية بشكل خاص،ناهيك عن التقليل من نسب البطالة والتسول أو اللجوء إلى الأساليب السلبية كالسرقة والاحتيال والتي تعد من الآفات الاجتماعية الواجب القضاء عليها،وعدا ما تقدم فأن الباحث سوف يعرض مدى فاعلية البرنامج من خلال الفرضيات التي وضعها ابتداءً من الفرضية الأولى والتي نصها :لا توجد فروق دالة إحصائيا لإعداد المستفيدين من البرنامج وفق عددهم من العام1997 ولغاية 2006م

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث الاختبار التائي لمعرفة دلالة الفرق بين أعداد المستفيدين في تلك السنوات والجدول (7) يوضح النسب التائية المحسوبة ومستوى دلالتها الإحصائية فضلا عن متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية .

الجدول (7): القيم التائية للفروق بين متوسطات عديد المستفيدين سنويا ودلالتها الإحصائية

السنوات	متوسط الفروق	متوسط الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
1997-1998	115.69	139.32	4.23	دالة عند كل المستويات
1998-1999	247.53	256.90	4.91	دالة عند كل المستويات
1999-2000	200.34	361.94	2.82	دالة عند كل المستويات
2000-2001	148.96	305.18	2.48	دالة عند مستوى0.02
2001-2002	1029.39	631.43729	8.313	دالة عند كل المستويات
2002-2003	0.46	282.81	0.008	غير دالة عند أي مستوى
2003-2004	376.38	277.73	6.91	دالة عند كل المستويات
2004-2005	491.73	414.16	6.05	دالة عند كل المستويات
2005-2006	18.65	29.79	3.19	دالة عند كل المستويات

ومن خلال الجدول (7) نجد انه توجد فروق دالة في عدد المستفيدين باستثناء الفرق بين عام (2002م) والعام (2003م) الذي كان غير دال عند أي من مستويات الدلالة ،ويفسر الباحث هذه النتيجة غير الدالة بما طرأ من ارتفاع في أعداد الأفراد المستفيدين في كل مديريات محافظة الحديدة الـ (26) مديرية بحيث قلصت الفروق بينها في المساعدات المالية وتعدد المعونات المادية للرعاية الاجتماعية والتي شملت أيضا تقديم عدد من القروض وإنشاء المشاريع ،وهي تتسق منطقيا بسبب انخفاض القوة الشرائية للمواطن فضلا عن ارتفاع الأسعار ورفع الدعم عن السلع الغذائية وصولا للوقود تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي مطالب بها اليمن اتجاه تعهداته أمام البنك الدولي المانح قروض له.

أما الفرضية الثانية والتي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمبالغ التي يقدمها برنامج الرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة"وللتحقق من هذا الفرض استخدم الباحث الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفرق بين المبالغ وللسنوات الممتدة من1997ولغاية2006 وكانت النتائج وكما في الجدول (8)الذي يوضح القيم التائية ودلالتها الإحصائية فضلا عن متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية.

الجدول (8): القيم التائية للفروق بين متوسطات المبالغ المقدمة للمستفيدين سنويا

السنوات	متوسط الفروق	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
1998-1997	-1791022	3592716	2.338	دالة عند مستوى 0.02
1999-1998	-1727090	6563211	1.234	غير دالة عند كل المستويات
2000-1999	339685	5749565	0.277	غير دالة عند كل المستويات
2001-2000	-2669104	2058462	6.082	دالة عند كل المستويات
2002-2001	-876	48269	0.093	غير دالة عند كل المستويات
2003-2002	-25752438	13660631	9.61	دالة عند كل المستويات
2004-2003	-1175523	13290161	0.451	غير دالة عند كل المستويات
2005-2004	23446546	19306255	6.11	دالة عند كل المستويات
2006-2005	6212853	4745867	6.67	دالة عند كل المستويات

ومن خلال الجدول نجد أن المبالغ الموزعة سنويا اتسقت مع الارتفاع في أعداد الأفراد المستفيدين في كل مديريات محافظة الحديدة فتقلصت الفروق بينها في المساعدات المالية مما أدى إلى أن كانت الفروق غير دالة عند مستوى (0.5) في المقارنات بين المبالغ للأعوام(1998)و(1999)وكذلك(1999)و(2000) وكذلك(2001)و(2002) وكذلك(2003)و(2004) و يفسر الباحث ذلك بأن ما يتم ميدانيا من بحث الحالات وتسجيلها واعتمادها لم يتم مرة واحدة بل كان يتم تحديد منطقة عمل في بعض المديريات ويتوقف التسجيل في المناطق الأخرى ولذلك ظهرت فروق دالة إحصائيا بين الأعوام(2004)و(2005) وبين الأعوام(2005)و(2006) لتوفر مدراء مناطق في كل مديرية يقومون بالتسجيل وتقديم معلومات حول المتقدمين وهذا يتفق مع حجم المبالغ المدفوعة للمستفيدين الذين ارتفع عددهم بحيث شملت المساعدات المالية قطاع واسعا منهم.

والذي توصلت اليه النتائج المتعلقة بفاعلية برنامج المساعدات المالية في المحافظة،هو النمو السنوي في عدد المستفيدين والذي بلغ الى العام 2006م (94544) فردا وهم يمثلون نسبة إلى السكان (4.38%) والجدول(9)يوضح نسبة الحالات المسجلة في كل مديرية مقابل عددهم

الجدول (9): نسبة الحالات المسجلة في كل مديرية مقابل عددهم

مديريات محافظة الحديدة	تعداد السكان في المحافظة	حالة سجلت إلى 2006م	نسبة %الحالات لعدد السكان
الزهرة	140032.00	3237.00	2.31
اللحية	104214.00	3374.00	3.24
كمران	2328.00	356.00	15.29
الصليف	13601.00	634.00	4.66
المنيرة	33868.00	2203.00	6.50
القناوص	68475.00	3318.00	4.85
الزيدة	97690.00	4839.00	4.95
المغلاف	38871.00	1612.00	4.15
الضحي	53112.00	3188.00	6.00
باجل	169284.00	6428.00	3.80
الجبيلة	9515.00	726.00	7.63
برع	46780.00	2455.00	5.25
الراوعة	130472.00	7867.00	6.03
لدريهمي	52156.00	2846.00	5.46

السخنة	61050.00	3904.00	6.39
المنصورية	43887.00	2299.00	5.24
بيت الفقيه	240718.00	8952.00	3.72
جبل راس	49902.00	2410.00	4.83
حيس	40745.00	2487.00	6.10
الخوخة	39747.00	1801.00	4.53
الحوك	159287.00	7167.00	4.50
الميناء	83914.00	4587.00	5.47
الحالي	165602.00	6919.00	4.18
زبيد	156550.00	5608.00	3.58
الجراحي	89267.00	3198.00	3.58
التحيتا	66485.00	2129.00	3.20
إجمالي	2157552.00	94544.00	4.38

في حين أظهرت نتائج الاستبيان الذي طبق على عينة من الشباب العاطلين عن العمل بهدف استطلاع أهداف الشباب فان النتائج أشارت الى أن 35% من أفراد العينة "السفر للعمل عمل" وتليها 21 % "الحصول على لقمة العيش 16% "الحصول على عمل "ثم11% التمكن من تأسيس مشروع خاص أما السؤال حول حلول لمشكلاتهم الاقتصادية فان أعلى نسبة وهي 15.7% للتخطيط للمستقبل والاستفادة من القروض الصغيرة والجدول (10) يوضح نتائج الاستبيان المطبق على عينة الشباب

الجدول (10):نتائج الاستبيان المطبق على عينة الشباب

❖ ما الذي تريد تحقيقه الأهداف:	نعم	النسب
- الالتحاق بالجامعة	5	% 3.6
- الالتحاق بأحد المراكز المهنية	6	% 4.3
- الحصول على وظيفة	8	% 5.7
- الحصول على أي عمل	22	%15.7
السفر للعمل	49	%35.0
- التمكن من توفير المال لمشروعي الخاص	15	%10.7
- الزواج وتكوين أسرة	5	% 3.6
- الحصول على لقمة العيش	30	%21.4
	140	
❖ ما الاجراء الذي تعتقد أنه يحل مشكلاتك الاقتصادية:	نعم	
- التخطيط للمستقبل والاستفادة من القروض الصغيرة	22	%15.7
- التسجيل في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل	0	
- طلب العون من الجمعيات الخيرية وفاعلي الخير	15	%11
- الذهاب إلى النقابات المهنية	0	
- البرامج الشبابية في مكتب الشباب والرياضة	0	
- التطوع في الأعمال الخيرية	10	% 7

الاستنتاجات :

من خلال مؤشرات نتائج البحث توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1- تحققت استفادة من البرنامج الرعوي عموما تمثلت في إعداد البنية التحتية التي شملت بناء أو استئجار مقرات في محافظة الحديدة والمديريات،وتجهيز قائمين بالأعمال (توظيفا أو تعاقدا) للأعمال الإدارية والبحثية والأعمال الخدمية والموظفين،وهي تصب في صالح تسهيل الوصول إلى المحتاجين إلى العون من الفقراء.

2- بدء البرنامج يضيف إلى نشاطاته التي كانت توزيع المساعدات المالية للمستفيدين المساعدة من خلال القروض التي تسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تأهيل الأفراد ومساعدتهم على القيام بمشاريعهم الصغيرة والتي تدر عليهم الأموال وتحقق رفع المستوى الاقتصادي للأسرة اليمنية بشكل خاص.

3- تنوعت المشاريع الصغيرة والتي استثمر إفرادها القروض الممنوحة من قبل برنامج الرعاية الاجتماعية ولم تقتصر هذه المشاريع على الذكور دون الإناث بل شملت الجنسين وجميع الفئات المستحقة.

3-تحقق العدالة في مدى الاستفادة من المساعدات التي صرفت للمستفيدين في المحافظة بجميع مديرياته بحسب النسب السكانية لها .

4- اقتصرت الاستفادة من القروض التي صرفت لتمويل المشاريع الصغيرة على بعض المديريات لنقص التثقيف التسويقي حول القروض والمشاريع الصغيرة

5- لم تتحقق العدالة في مدى الاستفادة من المساعدات الاجتماعية بالنسبة للشباب العاطلين عن العمل ولذلك لم تظهر نتائج ملموسة بشكل كبير،مما يعني أن الهدف الرئيس لبرامج الفقر التي تسعى إلى التقليل من نسب الفقر والبطالة والتسول أو اللجوء إلى الأساليب السلبية كالسرقة والاحتيال والتي تعد من الآفات الاجتماعية لم يتحقق .

6-أن ظهور فروق بين المبالغ المصروفة بحسب الأعوام اتسق مع الارتفاع في أعداد الأفراد المستفيدين في كل مديريات محافظة الحديدة فتقلصت الفروق بينها في المساعدات المالية مما أدى إلى أن كانت الفروق غير دالة عند مستوى (0.5)

إذ نجد أن المبالغ الموزعة سنويا في المقارنات بين المبالغ للأعوام(1998)و(1999)وكذلك(1999)و(2000) وكذلك(2001)و(2002) وكذلك(2003)و(2004) مما يعني أن الزيادة في عدد المستفيدين لم يحقق هدف البرنامج .

7- أن العمل الميداني والمكتبي يؤدي إلى تأخر اعتماد الحالات التي تم بحثها وتسجيلها واعتمادها لم يتم مرة واحدة بل كان يتم تحديد منطقة عمل في بعض المديريات ويتوقف التسجيل في المناطق الأخرى ولذلك ظهرت فروق دالة إحصائيا بين الأعوام(2004)و(2005) وبين الأعوام(2005)و(2006) لتوفر مدراء مناطق في كل مديرية يقومون بالتسجيل وتقديم معلومات حول المتقدمين وهذا يتفق مع حجم المبالغ المدفوعة للمستفيدين الذين ارتفع عددهم بحيث شملت المساعدات المالية قطاع واسعا منهم.

8-تحققت زيادات سنوية في أعداد المستفيدين وفي إجمالي مبالغ المساعدات المالية مما يعني نموا أفقيا مما يعني تحقق انتشارا وشمولا كميا

9-إن النتائج الكلية تؤشر إلى وجود فاعلية كمية في عدد المستفيدين مما يعني الانتشار في مختلف المديريات فهي فاعلية كمية للمجموع ولا تحقق كفاية فردية.

10-لا تزال مؤشرات الفقر لمسح ميزانية الأسرة للعام 2006م تؤكد أن مؤشرات تحت الفقر الغذائي مرتفعة إذ تظهر نسبة الفقر في العام ذاته لمحافظة الحديدة هي 11% من نسبة الفقر في اليمن يتوزعون بنسبة 12.9% للريف و6.7% في الحضر ومؤشر الفقر العام يظهر نسبة الفقر في المحافظة الحديدة 32% من نسبة الفقر في اليمن يتوزعون بنسبة 36.4% للريف و21.6% في الحضر

11- نسبة الحالات المستفيدة للعام 2006م في محافظة الحديدة إلى سكانها بلغت 4.4% ليسو جميعا من الفقراء بل خليط من الحالات المستحقة أما نسبة الفقر في محافظة الحديدة فقد بلغت 11% ونسبة إجمالي بلغت 32%

12- أن التدريب المهني والحرفي المنفذ من قبل صندوق هو بديل جيد لتحقيق فاعلية نوعية على مستوى الفرد والمجتمع ولكن كلفة التدريب عالية ويتم في مركز المحافظة فلا تستفيد منه الأطراف

13-أن التدريب المهني والحرفي المنفذ من قبل صندوق في وضعه الحالي هو هدر لمخصصات البرنامج لمحدودية الاستفادة والكلفة التي تفوق المردودات التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل .

14- توجد حاجة الشباب العاطل عن العمل إلى المساعدة الاجتماعية والتوجيه المهني وإلحاقهم بالتعليم الفني والمهني،ثم توجيههم إلى فرص العمل إنتاجي وربطها بالسوق.

التوصيـــــــــات

استكمالا للجوانب المتعلقة بهذا البحث يوصي الباحث بالآتي :

إيجاد وسيلة لزيادة المبلغ المقدم للفرد والأسرة كمساعدة مالية لتحقيق خفض ملموس لنسبة الفقر

البحث عن بدائل ترفع دخول لفقراء من خلال الأعمال المدرة للدخل وتنشيط العمل الزراعي والتجاري والصناعي والسياحي

إعادة تأهيل خريجي الجامعة للعمل في أعمال يمكن توفيرها لهم.

ايجاد فرص عمال من خلال مشاريع تجارية وصناعية وزراعية تطلق في سوق العمل

تسهيل التأهيل والتدريب المهني والحرفي لذوي التعليم المحدود والمعدلات المنخفضة ولاسيما الشباب العاطلين

عقد دورات تدريبية لزيادة كفاءة برامج التدريب وفقاً للتخصصات والمهن التي تتوافق مع ميولهم وقدراتهم الفنية والعملية

أن يوجه الاهتمام بايجاد مكاتب استشارية مراكز للإرشاد الاجتماعي والنفسي والمهني

دورات لمحو الأمية المهنية والفنية لأصحاب الورش والعاملين لديهم

الاهتمام بالكفاءة الإدارية والمهنية لموظفي العمل الاجتماعي وتأهيلهم في الاختصاص الذي تحتاجه الخدمة الاجتماعية.

رفع الكفاءة الإدارية والمهنية للتدريب في مراكز التدريب الزراعي والمهني وتوفير فرص التدريب المناسبة لهم على المستويين المحلي والخارجي

الاستفادة من طاقة وإمكانيات التدريب المتوفرة لدى مراكز التدريب الخاصة والتابعة للمنشات الكبيرة في القطاع الخاص والمختلط بتخصيص جزء من طاقتها للتدريب

تعزيز فرص تبادل الرأي والمشورة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في وضع خطط لبرامج التدريب الزراعي والتجاري والسياحي لتحقيق المشاركة الفعالة لأصحاب العمل

عقد ورشة عمل لتحسين العمل ومستوياته الفنية،وتطوير برامجه التدريبية المختلفة التي تنظمها مراكز التدريب والكليات التقنية والمعاهد الحكومية والخاصة للتوافق مع احتياجات المؤسسات والجهات المعنية من أجل ربط التدريب ومناهجه بواقع العمل وضمان استجابته لتطور أساليب الإنتاج في ظل التقدم العلمي والتقني

التنسيق الفعال والتكامل بين المشاركين في الشبكة الاجتماعية لإنجاح التدريب المهني والزراعي ومعالجة ما قد يعترضه من صعوبات ومعوقات

الاهتمام بمشاركة وسائل الإعلام وخطباء الجمع في نشر الثقافة المهنية وتعديل الاتجاهات الاجتماعية نحو بعض المهن

المقترحـــــــــات

التوصيات السابقة تضمن مقترحات عامة ،واستكمالا لما تم في هذا البحث يقترح الباحث الآتي :

أولا: إسهام المحافظة والمجلس المحلي بتنسيق حملة ضد الفقر تعمل فيها المكاتب الحكومية والمصانع والشركات على نشر الثقافة المهنية والفنية والزراعية التدريب تحت شعار(التدريب المهني والزراعي للجميع) من خلال الإجراءات الآتية:

مكتب التربية والتعليم إدراج حصة للتربية المهنية والزراعية ضمن الجدول الدراسي النشاط اللا صفي

مكتب الشباب والرياضة يطلق مجموعة من النشاطات الشبابية لغير المبرزين من الرياضيين بل تهدف إلى تنمية التفكير في الجوانب التي تدر الدخل وإدارة الأعمال

مكتب الأوقاف دراسة الكيفية التي يسهم بها الوقف في مكافحة الفقر

الضرائب تدرس كيف يمكن وضع نظام لجباية الزكاة (بيت المال) وتوظيفها في مكافحة الفقر

الزراعة ومؤسسة التطوير تسهم باستصلاح أراضي زراعية جديدة وتشغل فيها الفقراء في الريف

وزارتي الصناعة والتجارة والغرفتين عليهم دراسة جدوى مشروع لإطلاق شركات جديدة مساهمة لاستصلاح الأراضي زراعية تمول بأسهم المستفيدين من القروض الصغيرة

مكتب أراضي الدولة تخصيص أراضي في الريف لمشاريع الفقراء بأسعار مناسبة تقسط من أرباح الشركة المقترحة

مكتب التدريب الفني والمهني إطلاق برامج تدريبية مكثفة قصيرة الأمد ودورات مكثفة لعام واحد لذوي التعليم المحدود

مكتب الإعلام إطلاق حملة للتثقيف المهني والفني والصناعي والزراعي من خلال وسائل الإعلام لمعالجة المواقف وأنماط السلوك السلبية المؤثرة في نجاح برامج التدريب المهني،وتعبئة وتوجيه الرأي العام نحو إنجاح عمليات التأهيل والتوظيف،وإزالة الرواسب اجتماعية تضعف الإقبال على بعض المهن والإعمال

الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني الإسهام في تمويل برامج مكافحة الفقر

رؤوس المال والتجار كفالة عدد من الأسر الفقيرة بتمويل غذائي شهري

ثانيا : أن تقود الجامعة حملة للتوعية وإحداث التغيير الاجتماعي

إجراء بحوث ودراسات مشابه للبحث الحالي تدرس مصادر الهدر وايجاد الحلول المناسبة

إنشاء كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية تحتوي أقسام متنوعة الاختصاصات التي تتفق مع متطلبات سوق العمل

إنشاء معاهد للإرشاد الزراعي والتجاري والصناعي والسياحي والإعلامي تقدم برامج دراسية تتفق مع متطلبات سوق العمل

إجراء الدراسات والبحوث على مختلف نواح سوق العمل وبحوث تهدف إلى إيجاد الحلول المناسب

عقد المؤتمرات والندوات لنشر الثقافة المهنيـة المتنوعـة للنقابـات ومنظمات المجتمع المدني

إعادة تأهيل خريجي الجامعة للعمل في أعمال يمكن توفيرها لهم.

1. النجار،مصطفى الحسيني(2000م) أوضاع المسنين ورعايتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة بحث جامعة الإمارات

2. بحري،منى يونس(2006) التوجهات المطلوبة من الجامعات العربية لخدمة مجتمع المعرفة المعولم مجلة جامعة الملكة أروى العدد "الثاني "، مايو 2006

3. أحمد زايد: الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية المنظور السوسيولوجي، فى : الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (36) إصدار المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، البحرين، الطبعة الأولى، العدد "السادس والثلاثون"، نوفمبر 1998

4. حسن عبيد: حاضر ومستقبل الضمان الاجتماعي فى دولة الامارات، فى: التشريعات الاجتماعية فى الامارات، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 1998،

5. مدحت فؤاد فتوح: دور طريقة تنظيم المجتمع فى تغيير اتجاهات المسنين السالبة نحو المجتمع، المؤتمر العلمى السنوى السابع للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1993،

6. بلال محمد بلال . العمل الاجتماعي فى دولة الإمارات العربية المتحدة .- دبي : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، 1987 .

7. رياض أمين حمزاوي . إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية : دراسة لنموذج مجتمع الإمارات.- دبي : دار القلم ، 1998

8. مدحت أبو النصر . الدفاع الاجتماعي : المفهوم والمجالات والمنظمات مع الإشارة إلى تجربة مصر والإمارات .- دبي : وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، 1999

9. مكتب العمل العربي منظمة العمل العربية (2007) "مشروع خطـة لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة " منظمة العمل العربية دمشق

10. غباري ،محمد سلامة (2003) أدوار الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي المكتب الجامعي الإسكندرية

11. فهمي ،محمد سيد،نورهان منيرحسن فهمي(1999) الرعاية الاجتماعية للمسنين المكتب الجامعي الإسكندرية

12. حسن ،سمير إبراهيم (2006) المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية دمشق

13. زنبوعة، زياد (2007م) الشباب وفرص العمل كلية الاقتصاد -جامعة دمشق

14. المخرجات الإحصائية ، 2004، الجهاز المركزي للتخطيط والإحصاء - صنعاء

15. دياب، عز الدين وظيفة الجامعات العربية في خدمة المجتمع العربي جامعة دمشق

16. العطار، محمد سعيد (1965) التخلف الاقتصادي والاجتماعية في اليمن، الجزائر للمطبوعات الوطنية.

17. خيري، السيد محمد (1970) الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية مطبعة دار التأليف القاهرة

18. الزراد، فيصل محمد خير، (2001)، الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الامارات مركز الدراسات النفسجسدية لبنان العدد (47) المجلد (12) يوليو

19. الظفيري،عبد الوهاب محمد (2006) الرعاية الاجتماعية ومستقبل دور الوقف في دول مجلس التعاون الخليجي مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد (19) ابريل

20. مطاوع ،ابراهيم عصمت(2002) التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي دار الفكر العربي القاهرة

21. الشرجي، قائد نعمان (1986) الشرائح الاجتماعية التقليدية، دار الحداثة للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

22. الأمم المتحدة (1996) الفقر في غرب أسيا منظور اجتماعي سلسلة دراسات الفقر (1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة E/ESCWA\SD Rev 1 1995

23. هورست أفهيلد (2007) اقتصاد يغدق فقرا التحول من دولة التكافل الاجتماعي الى المجتمع المنقسم على نفسه"ت:عدنان عباس سلسلة عالم المعرفة العدد (335) يناير 2007

24. اندريفا،غالينا (1988)، البيسايكلوجيا الاجتماعية ،ترجمة الياس شاهين،الاتحاد السوفيتي ،دار التقدم

25. باقر ،محمد حسين (1997)قياس التنمية البشرية مع اشارة خاصة الى الدول العربية،سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (5) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا UNDP

26. أبوزيد،محمد خيرسليم (2005) أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS-11 V 10-) عمان دار جرير للطباعة والنشر

27. (المصدر: مكتب الشئون الاجتماعية والعمل ـ إدارة المنظمات-الأرشيف)

28. (المصدر: الشئون الاجتماعية ، صندوق الرعاية الاجتماعيةـ وحدة الدراسات والتطوير)

29. Hallday, Fred (1975) Arabia with out sultans England Pelican Book

30. Jerrold R. Bramdell: Theory and Practice in Clinical Social Work, The Free Press, A

31. Division. & Schuster Inc.

32. Weir, Sh (1986) Qate in Yemen consumnation Addiction and Social Chang British Museum publication

المواقع التي استفاد منها الباحث:

www.mpic-yemen.org - www.cso-yemen.org - www.cssr-syria.org - www.sfdegypt.org - www.dci-syria.org - www.madarik.org